

تطبيق المدقق الخارجي لمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية في الممارسات المهنية المحلية - دراسة استقصائية لعينة من المهنيين-

The application of the external auditor to the requirements of the Algerian standard for auditing No. 505 marked with external assertions in local professional practices - a survey of a sample of professionals

سامية فقير

مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الحركية
الاقتصادية الدولية جامعة امحمد بوقرة بومرداس
الجزائر

fekirsamia@yahoo.fr

Received: 29/04/2020

محمد أمين لعروم

مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الحركية
الاقتصادية الدولية جامعة امحمد بوقرة بومرداس
الجزائر

m.larroum@univ-boumerdes.dz

Accepted: 06/05/2020

Published: 29/06/2020

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لعرض أهم هذه المعايير الجزائرية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة، التركيز على محتوى ومضمون المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم "التأكدات الخارجية" موضوع دراستنا، إضافة الى ذلك معرفة مدى التزام المدققين بتطبيق متطلباته أثناء تأدية مهامهم، فبعد دراسة استببانية وزعت على عينة من ممارسي المهنة ذوي خبرة في الميدان، اتضح من خلال النتائج المتحصل عليها أن المهنيين يلتزمون بتطبيق مضمون والتزامات المعيار الجزائري رقم 505 هذا نظرا للدور الفعال التي تلعبه التأكدات الخارجية في دعم الراي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية كونها كما تحظى بمكانة عالية في مهامهم كونها من بين أهم أدلة الاثبات المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التأكدات الخارجية، أدلة الاثبات، معايير التدقيق الجزائرية، مدقق خارجي.

تصنيف JEL: M41، M42.

Abstract:

This study came to present the most important of these Algerian standards, focusing on the content and content of the Algerian standard for auditing No. 505 tagged "external assurances", the subject of our study, in addition to knowing the extent of auditors' commitment to apply its requirements during the performance of their tasks, after a questionnaire study was distributed to a sample of practitioners with experience In the field, it became clear from the results obtained that the professionals are committed to implementing the content and obligations of Algerian Standard No. 505, given the effective role external assurances play in supporting the neutral technical opinion on the credibility of the financial statements, as they also have a high position in the tasks They are among the most important certified evidence.

Keywords: Audit; External confirmations; Evidence; Algerian standards auditing; External auditor.

Jel Classification Codes: M42، M41.

*المؤلف المرسل: محمد أمين لعروم، الإيميل المني: m.larroum@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة:

تعرف التأكدات الخارجية على أنه دليل مثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه الى المدقق من الغير، بهدف الحصول على أدلة اثبات، حيث يمثل تطبيق مضمون ومحتوى المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية له أهمية بالغة في الممارسات المهنية في الجزائر، هذا خلال توفير الارشادات اللازمة التي تبين لممارسي المهنة أهمية العمل بالتأكدات الخارجية ودورها في مهمة التدقيق وكذا في دعم رأيهم الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية كونها تساعد على جمع أدلة الاثبات التي يستند عليها المهنيون لإثبات رأيهم الفني.

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه فان الإشكالية الرئيسية لدراستنا تم صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى التزام المدقق الخارجى بتطبيق متطلبات المعيار الجزائى رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية أثناء أداء

مهمته؟

من خلال السؤال السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- هل يتم الاعتماد على التأكدات الخارجية كدليل مثبت يستند عليه لدعم الراى الفنى المحايد حول مصداقية القوائم المالية؟
- هل يلتزم المدققون بمحتوى ومضمون ما جاء فى المعيار الجزائى للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية؟
- لغرض معالجة الإشكالية المطروحة، يتم طرح الفرضيتين التاليتين:
- نظرا للدور الكبير الذى تلعبه التأكدات الخارجية فى دعم الراى الفنى المحايد للمدقق يتم الاعتماد عليها لاثبات مصداقية القوائم المالية؛
- يلتزم المدققون الخارجيون أثناء تأدية مهمتهم بمحتوى ومضمون المعيار الجزائى للتدقيق الخاص بالتأكدات الخارجية نظرا لأهميتها فى اثبات صدق القوائم المالية.

1.1 أهمية البحث:

نظرا للدور الكبير الذى تلعبه أدلة الاثبات فى دعم الراى الفنى المحايد المعد من محافظ الحسابات وكذا اثبات مصداقية القوائم المالية وحسابات المؤسسة، تم اختيار معيار من معايير أدلة الاثبات الموسوم بالتأكدات الخارجية لمعرفة دورها فى اثبات مصداقية القوائم المالية من جهة ومعرفة مدى التزام المهنيين فى تطبيق متطلبات المعيار الجزائى للتدقيق رقم 505.

2.1 أهداف البحث:

- التعرف على معايير التدقيق الجزائرية وعرض أهمها وفق آخر إصدار؛
- التعرف على التأكدات الخارجية وأهميتها؛
- معرفة الهدف الرئيسى من التأكدات الخارجية؛
- استقصاء آراء المهنيين حول درجة الالتزام بمتطلبات المعيار الجزائى للتدقيق رقم 500 الخاص بالتأكدات الخارجية أثناء جمع أدلة الاثبات فى مهمتهم.

3.1. منهجية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين تطرق الأول إلى عرض مختصر لمعايير التدقيق الجزائرية الصادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الى غاية 2018، لإعطاء نظرة عنها كونها من متغيرات الدراسة. كما خصص المحور الثاني دراسة مختصرة لمحتوى ومضمون المعيار الجزائري رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية كونه المعيار الأساسي وهذا من خلال معرفة مفهوم التأكدات الخارجية، الهدف من الحصول عليها، وكذا أنواعها.

أما من الجانب الميداني تم إعداد استمارة استبيان وزعت على عينة ذات خبرة مهنية في المحاسبة والتدقيق. حيث يتكون من محورين أساسيين، تناول المحور الأول مكانة التأكدات الخارجية في دعم رأي المدقق الخارجي أثناء تأدية مهمته، أما المحور الثاني دراسة درجة الاعتماد على متطلبات المعيار الجزائري رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية من طرف المدقق الخارجي.

2. عرض مقررات المتضمنة لمعايير التدقيق الجزائية NAA :

بعد فترة طويلة من الدراسة والتفكير والتحليل قامت وزارة المالية عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة الى اصدار 16 معيار جزائري مقسمة على أربعة مقررات، حيث كل مقرر يحتوي على أربعة معايير تدقيق جزائية، اذ تعود فكرة اصدار هذه المعايير الى سنة 2011 لكن الوضع الاقتصادي لم يسمح بإصدارها خاصة في ظل الإصلاحات المحاسبية الأخيرة، حتى سنة 2016 قام المجلس الوطني للمحاسبة الى اصدار أول مقرر لهذه المعايير. سوف يتم التطرق الى هذه المقررات باختصار شديد.

2.1. المقرر رقم 002 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائية الأربعة الأولى:

قامت الهيئة المختصة في اعداد معايير التدقيق الجزائرية الى اصدار المقرر الأول رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 التي ضم أربع معايير جزائية للتدقيق حسب ما نصت عليه المادة الأولى حيث تستهدف هذه المعايير المرفقة في هذا المقرر جميع أشكال مهام التدقيق سواء كانت قانونية أو تعاقدية (وزارة المالية، المقرر رقم 002، 2016، ص03)، لعل أهم المعايير نجد:

• المعيار الجزائي للتدقيق رقم 210 الموسوم باتفاق حول أحكام مهمة التدقيق: جاء هذا المعيار ليوضح واجبات المدقق لاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمة التدقيق والتي يتم تدوينها في رسالة المهمة (وزارة المالية، المقرر رقم 002، 2016، ص05)؛

• المعيار الجزائي للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية: يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجي بهدف الحصول على أدلة اثبات كافية (وزارة المالية، المقرر رقم 002، 2016، ص14) وهو موضوع دراستنا؛

• المعيار الجزائي للتدقيق رقم 560 الموسوم بأحداث تقع بعد اقفال الحسابات – الاحداث اللاحقة-: يتطرق هذا المعيار الى التزامات المدقق اتجاه الاحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوفات المالية؛

• المعيار الجزائي للتدقيق رقم 580 الموسوم التصريحات الكتابية: يعالج هذا المعيار الزامية تحصيل المدقق على هذه التصريحات من طرف الإدارة في إطار تدقيق الكشوفات المالية (وزارة المالية، المقرر رقم 002، 2016، ص25).

2.2. المقرر رقم 150 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائية الأربعة الثانية:

يضم المقرر الثاني رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 أربعة معايير تدقيق جزائية حسب ما نصت عليه المادة رقم 01 من المقرر يمكن حصرها فيما يلي (وزارة المالية، المقرر رقم 150، 2016، ص03-25).

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة: اذ يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوفات المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع إجراءات التدقيق حيز التنفيذ قصد الحصول على عناصر مقنعة وكافية تساعد المدقق على ابداء رأيه؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300 الموسوم بتخطيط تدقيق الكشوفات المالية: اذ يتطرق هذا المعيار الى التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوفات المالية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510 الموسوم مهام التدقيق الأولية – الأرصدة الافتتاحية-: يعالج واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة في إطار مهمة التدقيق الأولية، اذ تتضمن الأرصدة الافتتاحية المبالغ الواردة في الكشوف المالية في بداية الفترة المالية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 الموسوم تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية: يعالج هذا المعيار مدى التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، بالإضافة الى شكل ومضمون تقرير المدقق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق.

3.2 .المقرر رقم 23 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائية الأربعة الثالثة:

يضم هذا المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 كذلك أربع معايير جزائية للتدقيق والتي يمكن حصرها فيما يلي (وزارة المالية، المقرر رقم 023، 2017، ص 03-25):

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520 الموسوم بالإجراءات التحليلية: يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، مع وجوب أدائها أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي تتم في نهاية التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 الموسوم استمرارية الاستغلال: يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في اعداد الكشوفات المالية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610 الموسوم استخدام أعمال المدققين الداخليين: يعالج المعيار الجزائري شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي، كون أن هذه الاخيرة بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620 الموسوم استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق: يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان اخر غير المحاسبة والتدقيق.

4.2 .المقرر رقم 77 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائية الأربعة الرابعة:

تم صدور المقرر رقم 77 في 24 سبتمبر 2018 حيث يضم في محتواه أربعة معايير جزائية للتدقيق وهي (وزارة المالية، المقرر رقم 77، 2018، ص 03-25):

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230 الموسوم بوثائق التدقيق: يعالج المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 501 الموسوم بالعناصر المقنعة – اعتبارات خاصة-: جاء هذا المعيار ليعالج مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة للمعايير 330 و500 وكذا المعايير الأخرى، حيث جاء تحت

تسمية اعتبارات خاصة كونه يخص جوانب محددة كالمخزونات، القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوفات المالية؛

- المعيار الجزائري رقم 530 الموسوم بالسبر في التدقيق: يتم تطبيق هذا المعيار عند تقرير المدقق القيام باستخدام السبر لإنجاز إجراءات التدقيق، اذ يعالج طريقة استخدام السبر الاحصائي والغير الاحصائي لاختيار عينة ما؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 540 الموسوم بتدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها: جاء هذا المعيار ليعالج واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوفات المالية، وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة. مما سبق يمكن القول أن صدور معايير التدقيق الجزائرية كان وسيلة للرفع من مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر والاعتماد عليها من طرف المهنيين واتخاذها مرجع يتم الاستناد عليه بدل العمل بالمعايير الدولية التي قد تتواءم مع المحلية الجزائرية.

3.دراسة مختصرة لمحتوى ومضمون المعيار الجزائري رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية:

أصدر هذا المعيار ضمن المقرر الأول 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 من مقررات المعايير الجزائرية للتدقيق الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة، اذ جاء ليبرز أهمية من قيام المدقق بالتأكدات الخارجية والغرض من القيام بها نظرا للدور الفعال التي تلعبه في مرحلة جمع أدلة الاثبات والعناصر المقنعة، وجعل المعيار كمرجع يستند عليه عند الحاجة. جاء هذا العنصر للتطرق الى أهم ما جاء في المعيار.

1.3 مقدمة المعيار:

تطرقت المقدمة الى مجال تطبيق هذا المعيار والغرض من إصداره، فحسب ما ذكر جاء ليعالج كيفية استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجي بهدف الحصول على أدلة اثبات، حيث يعود الهدف من هذا الاجراء هو جمع عدد كبير من ادلة الاثبات والعناصر المقنعة التي يستند عليها المدقق أثناء تأسيس رأيه؛

2.3 الأداءات المطلوبة:

من خلال هذا العنصر تم تعريف التأكيد الخارجي على أنه دليل مثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه مباشرة الى المدقق من طرف الغير سواء كان ورقيا أو الكترونيا، كما تطرق الى أنواع التأكيدات الخارجية وهما:

- طلب تأكيد مستعجل (إيجابي): هو طلب تأكيد من خلال يكون الغير مدعو للإجابة والرد مباشرة على المدقق على نفي أو تأكيد معلومات موجودة في الطلب؛
- طلب تأكيد ضمني (سليبي): هو طلب تأكيد يرسل للغير قصد الرد مباشر على المدقق في حالة نفي المعلومات الموجودة فيه.

3.3 إجراءات مطلوبة:

- نص المعيار في محتواه على عدة إجراءات يجب التحلي بها عند القيام بهذه التأكيدات ولعل أهمها حصر فيما يلي:
- فرض المعيار على المدقق عند لجوئه الى إجراءات التأكيدات الخارجية الحفاظ على رقابة الطلبات خاصة في تحديد المعلومات التي تعد موضوع الطلب، بالإضافة الى اجال الاتفاقيات، اضافة عن ذلك اختيار الغير المؤهلين للتأكيد حتى يكون الرد ذو مصداقية عالية، وكذا مباشرة إجراءات ارسال الطلبات الى الغير وكذلك متابعتها؛

- كما نص على العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم طلب التأكيد وتضمنت الاثباتات المؤشرة، أخطار الانحرافات المعتبرة المعرفة على وجه الخصوص بما فيها أخطار الغش، شكل وتقديم الطلب إضافة لوسيلة التواصل ورقية أم الكترونية كانت؛
- كما تطرق حول رفض الإدارة السماح بإرسال التأكيد اذ في هذه الحالة يجب التحري عن أسباب رفض الإدارة عن ذلك ومحاولة الحصول على عناصر مقنعة حول صدق الأسباب، مع وضع إجراءات بديلة للحصول على أدلة اثبات ذات مصداقية عالية؛
- وفي الأخير تطرق الى الفوارق مع طلبات التأكيد فتسير الى وجود انحرافات حقيقية أو محتملة في الكشوفات المالية، أما في حالة تم الكشف عن انحراف فعلى المدقق تقييم ما إذا كان يشير الى حالات الغش.

4. الدراسة الميدانية:

قصد الإجابة على الإشكالية المطلوبة قام الباحث بإعداد استمارة والتي تم توزيعها على مجموعة من المهنيين المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق للإجابة على هذه الاستمارة، ومختلف التساؤلات قصد تسهيل مهمة الباحث والوصول الى النتائج المرجوة.

1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم توزيع عدة استمارات لمجموعة من المهنيين المتخصصين في ميدان التدقيق الذين يتمتعون بخبرة كافية في هذا الميدان حتى يتم الحصول على إجابة دقيقة، حيث تم توزيع 55 استمارة على عينة الدراسة مع تقديم مهلة قدرت ب15 يوم هذا بغية التفرغ لتحليل الإجابات المتحصل عليها، بعد انتهاء المدة تم استرجاع 45 استمارة قابلة للتحليل من أصل 55 الموزعة، أي بنسبة 82 %، واستبعد 10 استمارات التي لم ترسل الا بعد نهاية المدة المخصصة، وفي الأخير تم الاعتماد على 55 استمارة قابلة للتحليل والتي يمكن الاستناد عليها في الجانب التطبيقي، اذ يتم تلخيص أهم الاحصائيات الخاصة بتلك الاستمارات في الجدول الموالي:

جدول 1: الاحصائيات المتعلقة بالاستمارات

النسبة %	العدد	البيان
100	55	عدد الاستمارات الموزعة
18	10	الاستمارات الموجبة بعد الأجل المحددة
82	45	عدد الاستمارات القابلة للتحليل

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على استمارات الاستبيان.

يوضح الجدول السابق على الاحصائيات الخاصة بالاستمارات القابلة للتحليل والاعتماد عليها في الجانب التطبيقي، حيث بعد توزيع الاستمارات على المهنيين التي بلغ عددها 55 استمارة، تم استرجاع 45 استمارة لغرض التحليل والغاء 10 بسبب عدم الحصول عليها في الأجل المحددة.

2.4 محددات الدراسة:

قصد التعرف على مدى التزام المدققين الخارجيين لمتطلبات المعيار الجزائري الخاص بالتأكدات الخارجية، تم ارسال استمارات استبيان لبعض مكاتب التدقيق المتواجدة في الجزائر العاصمة للحصول على اجابتهم قصد معالجة الإشكالية، اذ كان ذلك في الفترة الممتدة بين 15 فيفري 2020 الى غاية 01 مارس 2020.

1.2.4 أدوات الدراسة:

بعد قيام الباحث باعداد استمارات الاستبيان وتوزيعها على افراد عينة الدراسة واسترجاع الاستمارات المقبولة التي بلغها عددها 45 استمارة، تم تفرغ كل المعطيات في برنامج IBM SPSS Statistics 22، لتحليل النتائج المتحصل عليها، بالإضافة الى حساب المتوسط الحسابي لمعرفة الرأي العام لإجابات أفراد العينة، والانحراف المعياري لمعرفة الاتجاه العام لأراء الأفراد تم إعداد الاستبيان حسب المقياس الثلاثي.

جدول 2: مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	نعم	لا	محايد
الدرجة	1	2	3
المتوسط المرجح	(1.66،1)	(2.32،1.67)	(3،2.33)

المصدر: من اعداد الباحثين.

2.2.4 اختبارات ثبات الاستبيان:

للتأكد من ثبات الأداة وقدرتها على تحقيق الهدف المنشود، تم استخدام معامل الثبات الخاص بذلك وهو ALPHA CRONBACH، حيث كما هو معلوم معامل "ألفا كرومباك" يكون محصور بين الصفر والواحد، فقربه للواحد يدل على وجود ثبات للاستبيان. بعد القيام بهذا الاختبار اللازم قدر ثبات الاستبيان ب 49,8 %، هذا ما يدل على ثبات الاستبيان كونها أكبر من الصفر.

3.4 دراسة خصائص العينة المدروسة:

بعد قيام الباحث باختبار درجة ثبات الاستبيان سيتم في هذا العنصر التطرق الى دراسة خصائص أفراد عينة الدراسة التي تخص المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية وهذا بحساب التكرارات والنسب لمعرفة الفئة الغالبة.

1.3.4 المؤهل العلمي

سيتم من خلال هذا العنصر التعرف على الفئة الغالبة في الإجابة حول الاستبيان حسب المؤهل العلمي لكل فرد، والتي تم تلخيص النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

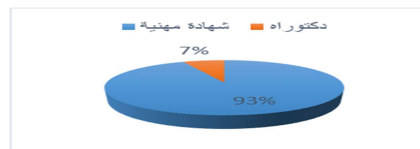
جدول 3: إجابات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
شهادة مهنية	42	93,3	93,3
دكتوراه	03	6,7	100
ماجستير	00	-	100
المجموع	45	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين النتائج الملخصة في الجدول أن أصحاب الشهادات المهنية لهم اعلى نسبة التي قدرت عددهم ب 42 مهني بنسبة 93.3 %، ثم حاملي الدكتوراه ب 03 فقط أي بنسبة 6.7 %، أما حاملي الماجستير لم يكن أي فرد كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

2.3.4 الوظيفة:

سيتم من خلال هذا العنصر التعرف على مشاركة أفراد العينة المدروسة حسب وظيفة كل فرد، حيث تم تلخيص

النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

جدول 4: إجابات أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
خبير محاسبي	14	31,1	31,1
أستاذ	02	4,4	35,5
محافظ حسابات	22	48,9	84,4
محاسب معتمد	07	15,6	100
المجموع	45	100	

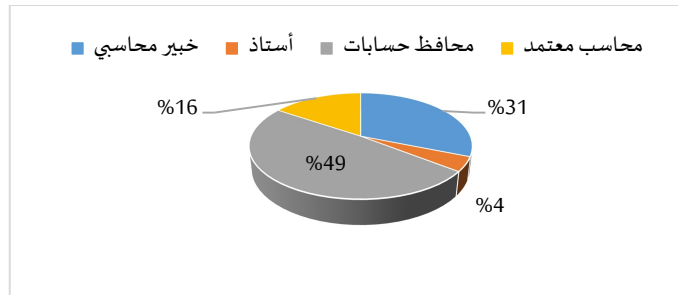
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين من خلال النتائج المتحصل عليها أن محافظي الحسابات هم الأكثر إجابة حيث وصل عددهم 22 فرد بنسبة

شملت 48,9، بعدها الخبراء المحاسبين المقدر ب 14 خبير أي بنسبة 31,1، ثم يليه المحاسبين المعتمدين ب 07 أفراد، وأخيرا الأساتذة المقدر عددهم 02، هذا ما يبين أن الاستبيان أن موجه لممارسي المهنة كونهم الادرى بالجانب المهنة، وفي الأخير يمكن

تلخيص النسب المعلنة انفا في الشكل الموالي:

الشكل 2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3.3.4 الخبرة:

سيتم من خلال هذا العنصر التعرف على مشاركة أفراد العينة المدروسة حسب الخبرة، لمعرفة الفئة الغالبة من خلال

الخبرة المهنية، وبعد القيام بالاختبار الملائم عن طريق البرنامج الاحصائي تم نقل النتائج الى الجدول الموالي:

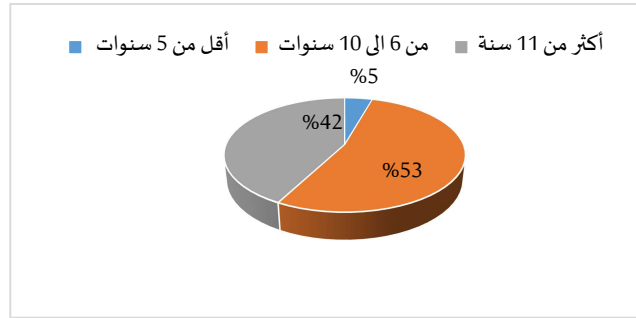
جدول 5: إجابات أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أقل من 5 سنوات	02	4,4	4,4
من 6-10 سنوات	24	53,3	57,7
أكثر من 11 سنة	19	42,2	100
المجموع	45	100	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

إن الفئة الغالبة شملت متوسطي الخبرة التي تتراوح بين 6-10 سنوات المقدر عددهم ب 24 فرد بنسبة 53,3%، يليها أصحاب الخبرة العالية التي تزيد عن 11 سنة وعددهم 19 فرد التي قدرت نسبتها ب 42,2%. وأخيرا نجد أصحاب أقل خبرة التي شملت أقل من 5 سنوات بنسبة مقدرة ب 4,4%. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4.4 تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان:

بعد القيام بدراسة خصائص العينة المدروسة عن طريق حساب التكرارات والنسبة المئوية لكل فئة وهذا لمعرفة الفئة الغالبة التي قامت بالإجابة على الاستبيان استنادا بالمؤهل العلمي، الوظيفة، والخبرة. سيتم في هذا العنصر الى تحليل نتائج محاور الاستبيان التي تعد أهم مرحلة لمعرفة الاتجاه العام لأفراد العينة وهذا عن طريق حساب التكرارات، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري وهذا بغية الوصول الى الهدف المنشود معرفة مدى التزام المهنيين بمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية.

1.4.4 تحليل نتائج المحور الأول:

بعد حساب المؤشرات الإحصائية اللازمة والمتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وهذا استنادا بالبرنامج الاحصائي تم تلخيص اجابات أفراد عينة الدراسة، سيتم في هذا العنصر التطرق الى تحليل النتائج المتحصل عليها والظاهرة في الجدول الموالي:

جدول 6: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الأول الخاص مكانة التأكيدات الخارجية في دعم رأي المدقق الخارجي

أثناء تأدية مهمته

المؤشرات الإحصائية		الإجابات			ت	العبارة	
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محايد	لا	نعم	ت %	
نعم	0.000	1.00	00	00	45	ت %	يعد التأكيد الخارجي حسب ما نص في المعيار على أنه دليل مثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه الى المدقق من الغير، بهدف الحصول على أدلة اثبات، هل يعد هذا التأكيد ضروريا لدعم رأيه هل يعد الدليل المتحصل عليه من طرف الغير سواء كان ورقيا أو الكترونيا له مصداقية عالية
نعم	0.383	1.11	01	03	41	ت %	هل يمكن القول أن التأكيدات الخارجية مصدر اثبات مهم لا يمكن الاستغناء عنه
نعم	0.548	1.20	03	03	39	ت %	
			6.7	6.7	86.7	%	

عند جمع ادلة الاثبات والعناصر المقنعة								
نعم	0.892	1.58	12	02	31	ت	في حالة عدم الرد على طلبكم هل يؤثر ذلك على مصداقية التقرير	
			26.7	4.4	68.9	%		
نعم	0.733	1.31	07	00	38	ت	في حالة عدم الرد على طلب التأكيد من الغير هل يتم الإشارة على ذلك في تقريركم.	
			15.6	00	86.4	%		
نعم	0.842	1.47	10	1	34	ت	هل يمكن القول أن التأكيدات الخارجية يمكن الاعتماد عليها أكثر من العناصر الأخرى كون يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة.	
			22.2	2.2	75.6	%		
نعم	0.417	1.09	02	00	43	ت	هل تعد التأكيدات الخارجية المباشرة أكثر مصداقية وموثوقية من التي تحصل عليها بطريقة غير مباشرة.	
				4.4	95.6	%		
نعم	0.544	1.25	المتوسط العام لأسئلة المحور الأول					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أبرزت النتائج المتحصل عليها والمعلنة في الجدول السابق على الدور الكبير الذي تلعبه التأكيدات الخارجية في دعم تقرير المهنيين، إذ اتضح ذلك من خلال اجاباتهم فتم تأكيد جل الأسئلة المطروحة عليهم وعدم فهمهم لذلك هذا ما يفسر ذلك، ومن جهة يبين المتوسط العام لأسئلة المحور الأول المساوي ل 1.25 المنتهي للفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي المحصور بين 1، 1.66. للتوضيح أكثر انطلاقاً من النتائج السابقة سوف يتم التعليق على نتائج العبارات فيمايلي:

- **السؤال الأول:** أكد كل أفراد عينة الدراسة على أن التأكيد الخارجي هو دليل مثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه الى المدقق من الغير، بهدف الحصول على أدلة اثبات هذا حسب ما نص عليه المعيار، كما أجمعوا على أن هذه التأكيدات ضرورية لدعم رأيهم الفني حول مصداقية القوائم المالية، الذي اتضح ذلك من خلال عدد الإجابات بنعم المقدر ب 45 إجابة أي تم التأكيد بالإجماع، بمتوسط حسابي بلغ الواحد الذي يفسر الاتجاه العام للإجابات وهي نعم؛
- **السؤال الثاني:** تناول هذا الأخير على أن هذا التأكيد المتحصل عليه له مصداقية عالية، من خلال النتائج السابقة وصل عدد مؤيدي العبارة الى 41 مجيب بنعم، كما بلغ المتوسط الحسابي 1.11 الذي ينتمي الفئة الأولى (1، 1.66) من مقياس ليكارت التي تبين الاتجاه العام للإجابة على هذه العبارة والتي توضح تأكيد صحة العبارة؛
- **السؤال الثالث:** فيما يخص محتوى السؤال الذي يتناول على أن التأكيدات الخارجية مصدر اثبات مهم لا يمكن الاستغناء عنه عند جمع ادلة الاثبات والعناصر المقنعة، فمن خلال النتائج السابقة أكد المهنيون بالاجماع على ذلك وهذا من خلال عدد اجاباتهم بنعم المقدر ب 39 إجابة، إضافة الى المتوسط الحسابي المساوي ل 1.20 المنتهي للفئة الأولى م المقياس الثلاثي الذي وضح الاتجاه العام، وبانحراف معياري قدر 0.548 والتي تفسر على عدم وجود تشتت بين الإجابات؛
- **السؤال الرابع:** تناول نص السؤال على أن في حالة عدم الحصول على طلبكم هل يؤثر ذلك على مصداقية التقرير، فقد أكد المجيبون حسب النتائج السابقة أن عدم الحصول على المعلومات سيؤثر على مصداقية التقرير؛
- **السؤال الخامس:** أكد المهنيون على هذه العبارة التي تطرقت الى في حالة عدم الرد على طلب التأكيد من الغير هل يتم الإشارة على ذلك في تقريركم، إذ تم الإجابة بنعم 38 مهني، وتضح ذلك كذلك من خلال المتوسط الحسابي المساوي 1.31 المنتهي للفئة الأولى من مقياس ليكارت ذات الدرجة نعم، هذا ما يفسر إجابة أغلبية الافراد بنعم؛

● السؤال السادس: كما هو مبين في الجدول أكد المجيبون على صحة العبارة حول أن التأكيدات الخارجية يمكن الاعتماد عليها أكثر من العناصر الأخرى كون يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة، وهذا ما تفسره النتائج السابقة، وكذا الاتجاه العام للعينة؛

● السؤال السابع: فيما يخص السؤال الأخير من المحور الأول الذي تناول هل تعد التأكيدات الخارجية المباشرة أكثر مصداقية وموثوقية من التي تحصل عليها بطريقة غير مباشرة، تبين من النتائج أحقية هذه العبارة حسب إجابات المهنيين الذين أكدوا ذلك بأغلبية إذ وصل عدد المؤيدين للعبارة 43 مجيب، وبمتوسط حسابي موضح للاتجاه العام للإجابات فقد كان مساوي ل1.09.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التأكيدات الخارجية تحظى بمكانة أساسية في مهمة المهنيين أثناء جمع العناصر المقنعة نظرا لدورها الكبير في إضفاء مصداقية عالية القوائم المالية وشفافية للمعلومات المالية والمحاسبية، وكذا دورها الرئيسي في دعم رأي المدقق بفضل مصداقيتها ومكان حصولها، كون يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وهذا ما أثبتته إجابات المهنيين وكذا المتوسط العام لأسئلة المحور الأول المساوي ل1.25 الذي ينتمي للفئة الأولى من المقياس الثلاثي الموضح للاتجاه العام لإجابات المهنيين ذات درجة نعم.

2.4.4 تحليل نتائج المحور الثاني:

سيتم في هذا العنصر التطرق الى تحليل النتائج المتحصل عليها بعد تفرغ استمارات المهنيين المتحصل عليها وحساب كل المؤشرات اللازمة تم تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي:

جدول 7: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الثاني الخاص دراسة درجة الاعتماد على متطلبات المعيار الجزائري رقم 505 الموسوم بالتأكيدات الخارجية من طرف المدقق الخارجي.

العبارة	ت		الإجابات		المؤشرات الاحصائية	
	ت %	نعم لا	محايد	لا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
هل أنتم على دراية بمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 " التأكيدات الخارجية"	ت %	44 97.8	00 00	01 2.2	0.298	1.04
عند مباشرة إجراءات الأرسال للغير هل تتابعون هذا الاجراء الى غاية الوصول على الإجابة	ت %	45 100	00 00	00 00	0.000	1.00
هل يتم الاخذ بعين الاعتبار العوامل الواجب الالتزام بها المنصوص عليها في المعيار عند تصور طلب التأكيد كشكل وتقديم الطلب.	ت %	45 100	00 00	00 00	0.000	1.00
عند رفض الإدارة السماح لكم بإرسال طلب التأكيد هل تتحرون عن أسباب الرفض وتحاولون الحصول على عناصر أخرى مقنعة ومنطقية لهذه الأسباب.	ت %	44 97.8	00 00	01 2.2	0.298	1.04
هل تضعون إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة اثبات ذات دلالة ومصداقية.	ت %	44 97.8	00 00	01 2.2	0.298	1.04
في حالة الشك في مصداقية الردود هل تبحثون على	ت %	42	00	03	0.505	1.13

تطبيق المدقق الخارجي لمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية في

الممارسات المهنية المحلية دراسة استقصائية لعينة من المهنيين

أدلة مكملة لإزالة هذه الشكوك.		00	6.7	93.3	%
في حالة قيام الغير الذي تم توجيه له طلب					
ت	44	01	00	00	00
التأكيد بالاستعانة بشخص اخر بغية التنسيق					
%	97.8	2.2	00	00	00
هل تتحرون عن مصداقية الرد.					
في حالة وجود فوارق هل تقيمون هذه الفوارق إذا ما					
ت	45	00	00	00	00
كانت تشير الى انحرافات.					
%	100	00	00	00	00
المتوسط العام لأسئلة المحور الثاني					
نعم	0.212	1.03	00	00	00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تفرغ إجابات المهنيين واختبارها عبر البرنامج الاحصائي، تبين أن أفراد العينة على دراية تامة بمحتوى المعيار الجزائري رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية، إذ يتم الاعتماد على مضمونه والاستناد عليه في مهمتهم لدعم رأيهم الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية، وتبين ذلك من خلال الاتجاه العام للإجابات المتحصل عليها، وكذا المتوسطات الحسابية التي تنتمي للفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي ذات الدرجة نعم، كما وضح ذلك المتوسط العام لأسئلة المحور الثاني المساوي ل1.03 المحصور بين 1.66،1 هذا ما يوضح على الاتفاق العام على عبارات المحور الثاني، وانحراف معياري يقدر ب 0.212 ما يعكس تجانس آراء الأفراد. للتوضيح أكثر انطلقا مما سبق سيتم التعليق على النتائج السابقة فيمايلي:

- السؤال الثامن: من خلال النتائج السابقة تبين أن جل افراد عينة الدراسة على دراية بمحتوى ومضمون المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505، واتضح ذلك من خلال عدد الإجابات بنعم التي قدرت ب 44 إجابة بنسبة 97.8؛
- السؤال التاسع: أكد معظم افراد العينة على ما جاء في نص العبارة التي نصت على متابعة الاجراء لغاية وصول الإجابة، واتضح ذلك من خلال عدد الإجابات المؤكدة لذلك البالغة 45، وكذا المتوسط الحسابي المساوي للواحد؛
- السؤال العاشر: أبرز افراد العينة على الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في المعيار عند تصور طلب التأكيد كشكل وتقديم الطلب، إذ تبين ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في المتوسط الحسابي المساوي للواحد المبين على اجماع كل الافراد بذلك، انحراف معياري المقدر ب 0.000 الذي يوضح على عدد وجود اختلاف تام في الإجابات؛
- السؤال الحادي عشر: أكد المهنيون على هذه العبارة التي تطرقت الى في حالة رفض الإدارة السماح لكم بإرسال طلب التأكيد هل تتحرون عن أسباب الرفض وتحاولون الحصول على عناصر أخرى مقنعة ومنطقية لهذه الاسباب، إذ تم الإجابة بنعم 38 مهني، وتوضح ذلك كذلك من خلال المتوسط الحسابي المساوي 1.31 المنتهي للفئة الأولى من مقياس ليكارت ذات الدرجة نعم، هذا ما يفسر إجابة أغلبية الافراد بنعم؛
- السؤال الثاني عشر: أجمع أفراد عينة الدراسة على وضع إجراءات بديلة في حالة الحصول على أدلة اثبات ذات مصداقية عالية، إذ اتضح ذلك من خلال الاتجاه العام لإجاباتهم وكذا المتوسط الحسابي المساوي ل 1.04 المنتهي للفئة الأولى من مقياس ليكارت الثلاثي؛
- السؤال الثالث عشر: تناول هذا الأخير على أن في حالة الشك في مصداقية الردود يقوم بالبحث عن أدلة مكملة لإزالة هذه الشكوك، من خلال النتائج السابقة وصل مؤكدو العبارة الى 42 مجيب بنعم، كما بلغ المتوسط الحسابي 1.13 الذي ينتمي الفئة الأولى (1.66،1) من مقياس ليكارت التي تبين الاتجاه العام للإجابة على هذه العبارة والتي توضح تأكيد صحة العبارة؛

- السؤال الرابع عشر: كما هو مبين في الجدول أكد المجيبون على صحة العبارة وهذا ما تفسره النتائج السابقة، وكذا الاتجاه العام للعينة بالإضافة إلى المتوسط الحسابي لهذه العبارة؛
 - السؤال الخامس عشر: فيما يخص السؤال الأخير من المحور الثاني الذي تناول في حالة وجود فوارق هل تقيمون هذه الفوارق إذا ما كانت تشير إلى انحرافات، تبين من النتائج أحقية هذه العبارة حسب إجابات المهنيين الذين أكدوا ذلك بأغلبية إذ وصل عدد المؤيدين للعبارة 45 مجيب، وبمتوسط حسابي موضح للاتجاه العام للإجابات فقد كان مساوي ل1.00.
- اتضح من خلال ما سبق أن المهنيين يقومون بالاعتماد على التأكيدات الخارجية في مهمتهم لدعم رأيهم الفني والامتثال لمتطلبات المعيار الجزائري وهذا ما أثبتته إجابات أفراد العينة وكذا المتوسط العام لأسئلة المحور الأول المساوي ل1.03 الذي ينتمي للفئة الأولى من المقياس الثلاثي الموضح للاتجاه العام لإجابات المهنيين ذات درجة نعم، وانحراف معياري مقدر ب0.212 المفسر على عدم وجود تشتت في الإجابات.

5.4 اختبار فرضيات الدراسة:

بعد ما تم تحليل النتائج المتحصل عليها في كل عبارة من عبارات محاور الاستبيان، وكذا استخلاص الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، إذ يتم في هذا العنصر اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T ستودنت لإثبات صحة أو رفض الفرضية المطروحة آنفا.

1.5.4 اختبار الفرضية الأولى:

من أجل معرفة صحة الفرضية المطروحة سوف يتم القيام باختبار T على أسئلة المحور الأول الذي له علاقة مباشرة بذلك. ولأجل ذلك تم وضع فرضيات الدراسة الخاصة بالسؤال الأول: هل يتم الاعتماد على التأكيدات الخارجية كدليل مثبت يستند عليه لدعم الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية؟

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يتم الاعتماد على التأكيدات الخارجية كدليل مثبت يستند عليه لدعم الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية؛
- الفرضية البديلة H_1 : يتم الاعتماد على التأكيدات الخارجية كدليل مثبت يستند عليه لدعم الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية؛

وبعد القيام باختبار T ستودنت تم الحصول على النتائج التالية والمملخصة في الجدول الموالي:

جدول 8: نتائج اختبار (test T pour échelon unique) مكانة التأكيدات الخارجية في دعم رأي المدقق الخارجي أثناء تأدية مهمته

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة t	العبارة
رفض فرضية العدم	0.000	19.476	هل يعد الدليل المتحصل عليه من طرف الغير سواء كان ورقيا أو الكترونيا له مصداقية عالية
رفض فرضية العدم	0.000	14.697	هل يمكن القول أن التأكيدات الخارجية مصدرا ثبات مهم لا يمكن الاستغناء عنه عند جمع ادلة الاثبات والعناصر المقنعة
رفض فرضية العدم	0.000	11.871	في حالة عدم الرد على طلبكم هل يؤثر ذلك على مصداقية التقرير
رفض فرضية العدم	0.000	11.998	في حالة عدم الرد على طلب التأكيد من الغير هل يتم الإشارة على ذلك في تقريركم.
رفض فرضية العدم	0.000	11.684	هل يمكن القول أن التأكيدات الخارجية يمكن الاعتماد عليها أكثر من العناصر الأخرى كون يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة.

تطبيق المدقق الخارجي لمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية في

الممارسات المهنية المحلية دراسة استقصائية لعينة من المهنيين

هل تعد التأكدات الخارجية المباشرة أكثر مصداقية وموثوقية من التي تحصل عليها بطريقة غير مباشرة	17.524	0.000	رفض فرضية العدم
----------------------------------------------------------------------------------------------	--------	-------	--------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يعد القيام باختبار عبارات المحور الأول التي لها علاقة بالفرضية الأولى لاختبار صحتها عن طريق اختبار استودنت، فحسب النتائج المتحصل عليها والظاهرة في الجدول أعلاه ومستوى دلالة مساوي ل 0.000 والذي يعد أقل من المستوى الحرج 0.05، فحسب الخاصية المعروفة التي تنص: في حالة ما إذا كان مستوى الدلالة المجدول أكبر من الحرج 0.05 يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

انطلاقاً من النتائج السابقة تبين أن مستوى الدلالة المجدول 0.000 أقل من الحرج المساوي ل 0.05 في هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم أي أنه يتم الاعتماد على التأكدات الخارجية كدليل مثبت يستند عليه لدعم الراي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية.

2.5.4 اختبار الفرضية الثانية:

سيتم في هذا العنصر اختبار صحة الفرضية المطروحة عن طريق تطبيق اختبار T على أسئلة المحور الثاني الذي له علاقة مباشرة بذلك.

ولأجل ذلك تم وضع فرضيات الدراسة الخاصة بالسؤال الثاني: هل يلتزم المدققون بمحتوى ومضمون ما جاء في المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية؟

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يلتزم المدققون الخارجيون أثناء تأدية مهمتهم بمحتوى ومضمون ما جاء في المعيار الجزائري للتدقيق الخاص بالتأكدات الخارجية نظراً لأهميتها في إثبات صدق القوائم المالية؛
- الفرضية البديلة H_1 : يلتزم المدققون الخارجيون أثناء تأدية مهمتهم بمحتوى ومضمون ما جاء في المعيار الجزائري للتدقيق الخاص بالتأكدات الخارجية نظراً لأهميتها في إثبات صدق القوائم المالية.

وبعد القيام باختبار T ستودنت تم الحصول على النتائج التالية والمملخصة في الجدول الموالي:

جدول 9: نتائج اختبار (test T pour échelon unique) لدراسة دراسة درجة الاعتماد على متطلبات المعيار الجزائري رقم 505

الموسوم بالتأكدات الخارجية من طرف المدقق الخارجي

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة t	العبرة
رفض فرضية العدم	0.000	23.500	هل أنتم على دراية بمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 "التأكدات الخارجية".
رفض فرضية العدم	0.000	23.500	عند رفض الإدارة السماح لكم بارسال طلب التأكيد هل تتحرون عن أسباب الرفض وتحاولون الحصول على عناصر أخرى مقنعة ومنطقية لهذه الأسباب.
رفض فرضية العدم	0.000	23.500	هل تضعون إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة اثبات ذات دلالة ومصداقية.
رفض فرضية العدم	0.000	15.069	في حالة الشك في مصداقية الردود هل تبحثون على أدلة مكتملة لإزالة هذه الشكوك.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توضح النتائج السابقة في الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المجدول 0.000 أقل من الحرج المساوي ل0.05 في هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، اذن يمكن القول في هذه الحالة يلتزم المدققون الخارجيون أثناء تأدية بمحتوى ومضمون ما جاء في المعيار الجزائري للتدقيق الخاص بالتأكدات الخارجية نظرا لأهميتها في اثبات صدق القوائم المالية.

5.الخاتمة:

تعد أدلة الاثبات من أهم العناصر التي يستند عليها المدقق الخارجي في مهمته لاثبات صحة ومصداقية القوائم المالية، اذ يحتاج المهنيون الى هذه الأدلة لدعم رأيه الفني المحايد والتي يسعى للحصول عليها من طرف الغير قصد اثبات أو نفي المعلومة المتحصل عليها، لهذا سميت التأكيدات الخارجية بهذا الاسم كون هذه الأخيرة دليل مثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه الى المدقق من الغير لدعم معلوماته.

بعد التطرق الى محتوى ومضمون المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية الصادر ضمن المقرر الأول 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 من مقررات المعايير الجزائرية للتدقيق تبين الدور الفعال التي تحظى به هذه التأكيدات الخارجية في تسهيل مهمة المدقق الخارجي في أداء مهمته والاستناد على هذا النوع من أدلة الاثبات ودرجة الاستناد عليه والالتزام لمتطلباته لدعم رأيه واعداد تقريره.

بعد توزيع الاستبيان على ممارسي المهنة ذوي خبرة في ميدان المحاسبة والتدقيق وتحليل النتائج المتوصل اليها تم التوصل الى النتائج التالية:

- ان معايير التدقيق الجزائرية تعد بمثابة دليل يعتمد المدقق في تنفيذ مهامه؛
- تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في الواقع المهني المحلي سيساهم في تطوير المهنة وتكليف البيئة المحلية لتبني المعايير الدولية؛
- تعد التأكيدات الخارجية مصدر اثبات مهم لا يمكن الاستغناء عنه في مهمة المدقق خاصة عند جمع ادلة الاثبات التي يستند عليها لاعداد تقريره؛
- من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن المهنيين يعتمدون ويستندون على التأكيدات الخارجية كدليل مثبت لدعم الراي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية وهذا راجع لمصداقية المعلومات المتحصل عليها من الغير، والتي تعد أكثر صدقا من المعلومات المتحصل عليها من داخل المؤسسة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة.
- حسب إجابات المهنيين المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية القائمة على عينة من ممارسي المهنة اتضح أنهم أثناء تأدية مهمتهم بمحتوى ومضمون المعيار الجزائري للتدقيق الخاص بالتأكدات الخارجية نظرا لأهميتها في اثبات صدق القوائم المالية ودعم رأيهم الفني؛
- أكد ممارسو المهنة على التزامهم بتطبيق متطلبات معايير التدقيق الجزائرية الصادرة عامة والمعيار الجزائري رقم 505 خاصة الذي يبين كيفية استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجي بهدف جمع عدد كبير من ادلة الاثبات والعناصر المقنعة التي يستند عليها المدقق أثناء تأسيس رأيه.

6. قائمة المراجع:

1. وزارة المالية، المقرر رقم 002 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية (210-505-560-580)، المؤرخ في 04 فيفري 2016، المادة الأولى، متاح عبر الرابط www.cnc.dz/fichier-regle/202.pdf، تاريخ الاطلاع 29/01/2020.
2. وزارة المالية، المقرر رقم 150 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية (300-500-510-700)، المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المادة الأولى، متاح عبر الرابط <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1211.pdf>، تاريخ الاطلاع 30/01/2020.
3. وزارة المالية، المقرر رقم 023 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية (520-570-610-620)، المؤرخ في 15 مارس 2017، المادة الأولى، متاح عبر الرابط <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1230.pdf>، تاريخ الاطلاع 31/01/2020.
4. وزارة المالية، المقرر رقم 77 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية (230-501-530-540)، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المادة الأولى، متاح عبر الرابط <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1275.pdf>، تاريخ الاطلاع 14/02/2020.